أخبار الخليج
العدد (17699) - السنة الحادية والخمسون - الإثنين 25 ربيع الأول 1448هـ - 7 سبتمبر 2026م
www.akhbar-alkhaleej.com

أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون:

الثقة الملكية السامية تمثل مسؤولية وطنية رفيعة في دعم مسيرة العمل الخليجي

أكد النائب حسن عيد بوخماس أن مملكة البحرين، بتوجيهات جلالة الملك المعظم، ودعم ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، كانت وستظل داعمة بقوة لمسيرة مجلس التعاون، ومؤمنة بأهمية تعزيز التكامل الخليجي كخيار استراتيجي يخدم مصالح شعوبنا ويصون مكتسباتنا.

○ حسن بوخماس.

○ أحمد السلوم.

○ سبيكة الفضالة.

○ د. محمد علي

وأعرب بوخماس عن بالغ الشكر والتقدير وعظيم الفخر والامتنان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، بمناسبة صدور الأمر الملكي رقم (28) لسنة 2026 بتعيينه ممثلاً لمملكة البحرين في الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأكد أن هذه الثقة الملكية الغالية وسام كبير ومسؤولية وطنية وأمانة عظيمة سيعمل بكل إخلاص وتفان على الوفاء بها، تجديداً للعهد والولاء لجلالة الملك المعظم، وخدمةً لمملكة البحرين ومواصلةً لنهج البناء والعطاء الذي تنتهجه مملكتنا الغالية.

وأضاف أن هذا التكليف يمثل دافعاً وحافزاً لمزيد من الجهد والعطاء، بالتعاون مع الزملاء أعضاء الهيئة الاستشارية، من أجل تنفيذ تطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقيق آمال الشعوب الخليجية في مزيد من التكامل والترابط وصولاً إلى مستقبل زاهر للأجيال القادمة.

وأوضح أن منظومة مجلس التعاون الخليجي تمثل نموذجاً رائداً للعمل الجماعي العربي، ومرتكزاً أساسياً للأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة. ومن هذا المنطلق، سنعمل خلال عضويتنا في الهيئة الاستشارية على دعم مسيرة التعاون الخليجي وتعزيزها في كل المسارات والمجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والبناء على ما تحقق من إنجازات كبرى في ظل القيادة الحكيمة لقادة دولنا.

من جانبه أعرب الدكتور محمد علي حسن عضو مجلس الشورى وعضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عن بالغ الفخر والاعتزاز للثقة الملكية السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، بتعيينه عضوًا في الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى، مؤكدًا أن هذه الثقة السامية تمثل مسؤولية وطنية وخليجية رفيعة، آملاً أن يكون عند حسن ظن جلالة الملك المعظم في أداء هذه المسؤولية بما يليق بمكانة مملكة البحرين وإسهاماتها الراسخة في مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وأكد أن الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى تضطلع بدور مهم في دعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال ما تقدمه من دراسات ورؤى تسهم في تعزيز التعاون والتكامل بين دول المجلس، والتعامل مع مختلف الموضوعات التي تمس حاضر ومستقبل شعوب دول الخليج العربية، مشيرًا إلى أن عضوية الهيئة الاستشارية ستكون امتدادًا لدور مملكة البحرين في دعم العمل الخليجي، وترجمةً لحرصها الدائم على الإسهام الفاعل في كل ما من شأنه تعزيز مسيرة المجلس وتحقيق تطلعات شعوبه.

وأشار د. محمد علي إلى الحرص على أن تكون لمملكة البحرين بصمة فاعلة في هذا الصرح الخليجي العريق، من خلال العمل بروح الفريق الواحد والتعاون مع الزملاء أعضاء الهيئة، وتبادل الخبرات والرؤى، والمساهمة في طرح الأفكار والمبادرات التي تعزز مسيرة التكامل الخليجي.

بدوره أعرب النائب أحمد صباح السلوم عن بالغ اعتزازه وتشرفه بالثقة الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، بإعادة تعيينه عضوًا في الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكدًا أن هذه الثقة الغالية تمثل وسام فخر واعتزاز، ومسؤولية وطنية كبيرة تتطلب بذل أقصى الجهود لخدمة مملكة البحرين وتعزيز حضورها وإسهاماتها في مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وأكد السلوم أن ما تحظى به مسيرة العمل الخليجي المشترك من دعم واهتمام من لدن جلالته يعكس إيمان مملكة البحرين الراسخ بأهمية تعزيز التكامل والترابط بين دول مجلس التعاون، بما يحقق تطلعات شعوبها نحو مزيد من التنمية والازدهار والاستقرار.

وقال إن الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى تضطلع بدور مهم في دراسة القضايا والموضوعات التي تحال إليها بما يدعم مسيرة مجلس التعاون، مشيرًا إلى أن هذا التكليف يمثل دافعًا للعمل بكل إخلاص ومسؤولية، والمساهمة بالأفكار والرؤى التي تدعم المصالح المشتركة لدول المجلس.

وأضاف السلوم أن تمثيل مملكة البحرين في الهيئة الاستشارية شرف ومسؤولية، وأنه سيحرص خلال فترة عضويته على نقل الخبرات والتجارب البحرينية والمساهمة في طرح المبادرات والرؤى التي تخدم مسيرة مجلس التعاون وتدعم تحقيق المزيد من التكامل بين دوله، بما ينسجم مع تطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون وآمال شعوب دول الخليج العربية.

كما أكدت سبيكة خليفة الفضالة، عضو مجلس الشورى، عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن الثقة الملكية السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المعظم، تمثل مصدر اعتزاز وفخر، ومسؤولية وطنية لمواصلة العمل والعطاء، وتجسيد ما تحمله هذه الثقة من تكليف وطني رفيع، بما يخدم مملكةَ البحرين ويعزز حضورها وإسهامها في مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وأعربت الفضالة عن بالغ تقديرها لهذه الثقة الملكية، مؤكدة أن تجديدها يشكل حافزًا لمواصلة البناء على ما تحقق خلال فترة عضويتها في الهيئة الاستشارية منذ عام 2023، والاستفادة من الخبرات المتبادلة والمخرجات التي أسهمت الهيئة في بلورتها، بما يعزز من فاعلية الدور في دعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والارتقاء بمستوى التنسيق والتكامل بين دوله الشقيقة.

وأكدت الفضالة دعمها الكامل للتوجيهات الملكية السامية، وحرصها على ترجمتها إلى عمل ملموس ومبادرات ومخرجات عملية تعود بالنفع على مملكة البحرين ودول مجلس التعاون، مشيرة إلى أن المسؤولية في المرحلة المقبلة تقتضي مواصلة العمل بروح الفريق الخليجي الواحد، واستشراف الأولويات والفرص المشتركة، وطرح الرؤى والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز أمن دول المجلس واستقرارها وتنميتها وازدهار شعوبها. وأضافت أن الثقة الملكية تمثل مسؤولية وأمانة تقتضي مضاعفة الجهود، مؤكدة أن المرحلة المقبلة ستشهد مواصلة العمل بروح وطنية وخليجية راسخة، والبناء على ما تحقق، بما يعكس المكانة التي تحظى بها مملكة البحرين في منظومة العمل الخليجي المشترك، ويترجم تطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس إلى نتائج ومخرجات تعزز المصالح المشتركة وتخدم شعوب دول الخليج العربية.

13 سبتمبر.. مرافعة دفاع طبيبة متهمة بالتسبب خطأً في وفاة سيدة

كتبت: أمل الحامد

حددت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى جلسة 13 سبتمبر المقبل للمرافعة من قبل محامي طبيبة متهمة بالتسبب، خطأً، في وفاة سيدة، وذلك مع التصريح للدفاع بالحصول على نسخة من أوراق القضية.

ووجهت النيابة العامة إلى المتهمة أنها خلال عام 2024 تسببت، بخطئها، في وفاة المجني عليها، نتيجة إخلالها بما تفرضه عليها أصول مهنتها، إذ أهملت في اتخاذ الإجراءات الطبية المتعارف عليها لتشخيص حالتها وعلاجها، من بينها عدم أخذ خزعة أساسية من كتلة الثدي ضمن الفحوصات الأولية، وعدم إجراء تقييم لمرحلة المرض ومدى انتشاره قبل التدخل الجراحي، وعدم أخذ خزعة من العقد اللمفاوية تحت الإبط قبل الجراحة.

كما اتهمتها النيابة بإخضاع المجني عليها لاستئصال كامل للعقد اللمفاوية رغم ثبوت سلامتها، وعدم تقديم العلاج الإشعاعي لها عقب جراحة المحافظة على الثدي، الأمر الذي أدى، بحسب الاتهام، إلى تدهور حالتها الصحية ووفاتها.

وتعود تفاصيل الواقعة، بحسب ما قرره شقيق المجني عليها، إلى عام 2021، عندما ظهرت لدى شقيقته كتلة في الثدي الأيمن، فتوجهت إلى أحد المراكز الصحية، حيث أُبلغت بوجود غدد حليب وصُرفت لها أدوية، إلا أن حالتها لم تتحسن.

وفي بداية نوفمبر من العام ذاته، راجعت شقيقته طبيبة في مركز خاص، وبعد فحصها تبين وجود ورم سرطاني، وأبلغت بإمكانية استئصاله دون تبعات أو مشكلات، وحدد لها موعد لإجراء العملية خلال الشهر نفسه، حيث تم استئصال الورم، مع إخضاعها للمتابعة كل ستة أشهر.

وأضاف الشاهد أنه في سبتمبر 2022 راجعت شقيقته الطبيبة، وأظهرت الفحوصات عودة الورم في الثدي الأيمن، فتم تحديد موعد لإجراء عملية أخرى، جرى خلالها استئصال الورم، مع استمرار المتابعة الدورية كل ثلاثة أشهر.

وأشار إلى أنه خلال عام 2023 توجهت شقيقته إلى أحد المراكز الصحية إثر معاناتها آلاماً في القلب، فتم تحويلها إلى مجمع السلمانية الطبي، حيث صُرفت لها أدوية لتنظيم دقات القلب وغادرت المستشفى.

إلا أنها بدأت بعد ذلك تعاني آلاماً في الظهر والرقبة واليد اليمنى والحوض، فراجعت المركز الطبي مجدداً، وتم تحويلها إلى مجمع السلمانية الطبي، حيث أبلغها الأطباء باشتباه وجود كتلة في الرئة، وحددوا لها مواعيد لاستكمال الفحوصات.

وتابع الشاهد أنه في يناير 2024 راجعت شقيقته الطبيبة وأطلعتها على المستجدات والاشتباهات التي أثارها الأطباء، إلا أن الطبيبة طمأنتها بأن الأمور بخير ولا يوجد ما يدعو إلى الخوف.

وأوضح أنه بعد مراجعة شقيقته أحد المراكز الطبية الخاصة وإجرائها أشعة بالرنين المغناطيسي، أبلغها الطبيب بوجود تغيرات في العظام، ونصحها بمراجعة مستشفى الملك حمد الجامعي. وبعد إجراء الفحوصات اللازمة، تبين انتشار مرض السرطان إلى الرئة والرأس والعظام والكبد، وبدأت في تلقي العلاج الكيميائي، إلا أن حالتها تدهورت سريعاً، قبل أن تفارق الحياة.

وعقب ذلك، انتُدبت اللجنة المختصة في الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية لإعداد تقرير فني لبيان مدى وجود خطأ طبي من جانب الطاقم الطبي من عدمه.

وانتهت اللجنة، بأغلبية الأعضاء الحاضرين، إلى ثبوت وقوع أخطاء طبية من جانب الطبيبة، تمثلت في عدم أخذ خزعة أساسية من كتلة الثدي خلال الفحوصات الأولية، وعدم إجراء تقييم لمرحلة المرض ومدى انتشاره قبل الجراحة، وعدم أخذ خزعة من العقد اللمفاوية تحت الإبط قبل الجراحة، وإخضاع المريضة لاستئصال كامل للعقد اللمفاوية رغم ثبوت سلامتها، إلى جانب عدم إعطائها العلاج الإشعاعي عقب جراحة المحافظة على الثدي.

وشهد استشاري أمراض جلدية وتجميل بأن اللجنة الطبية المكلفة بإعداد التقرير انتهت إلى ثبوت وقوع أخطاء طبية من جانب المتهمة، تمثلت في عدم أخذ خزعة أساسية من كتلة الثدي قبل وضع الخطة العلاجية، وعدم إجراء الفحوصات اللازمة لتحديد مرحلة المرض ومدى انتشاره قبل التدخل الجراحي، وعدم أخذ خزعة من العقد اللمفاوية الإبطية قبل الجراحة، وإخضاع المريضة لاستئصال كامل للعقد اللمفاوية رغم ثبوت سلامتها، فضلاً عن عدم تلقيها العلاج الإشعاعي بعد جراحة المحافظة على الثدي.

وأضاف أن رفض المجني عليها بعض إجراءات العلاج لا يعفي الطبيب المعالج من واجبه في اتباع الأصول الطبية اللازمة، إذ يظل ملزماً بتبصير المريض بخطورة الرفض وآثاره، وتوثيق ذلك، واتخاذ الإجراءات الطبية الواجبة.

وقرر الشاهد كذلك أن الإجراءات التي اتخذتها المتهمة لم تكن متوافقة مع المعايير الطبية المتعارف عليها، مشيراً إلى أن اللجنة لم تثبت مسؤولية أي من الأطباء الآخرين الذين باشروا علاج المجني عليها، لانحصار دورهم في علاج الأعراض التي ظهرت عليها بعد تشخيص المرض.

في المقابل، أنكرت المتهمة خلال تحقيقات النيابة العامة ما نُسب إليها، وقررت أن المريضة راجعتها إثر وجود كتلة في الثدي الأيمن، فاشتبهت في إصابتها بورم خبيث، وطلبت منها إجراء الفحوصات اللازمة، ومنها أشعة الماموجرام والأشعة فوق الصوتية وأخذ خزعة أساسية.

كما قررت المتهمة أن المجني عليها رفضت العلاج الكيميائي والإشعاعي والهرموني، مؤكدة أنها باشرت علاجها وفق الإجراءات المتاحة وما وافقت عليه من إجراءات، وأن المريضة كانت ترفض الإحالة والعلاج التكميلي، وأنها قامت بتوثيق جميع تلك الوقائع في ملفها الطبي، وهو ما أكدته أمام اللجنة الفنية.

ومن المقرر أن تستمع المحكمة إلى مرافعة دفاع المتهمة في جلسة 13 سبتمبر المقبل.

الرأي الثالث

ويسألونك عن مركز «المدار»..؟

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

في العمل الدبلوماسي وقت الشدة، حيث لا مجال للارتجال، ولا مكان إلا للتخطيط الدقيق والمتابعة اللحظية.. ومن هذا المنطلق جاء مركز «المدار» بوزارة الخارجية ليكون العين الساهرة واليد الممتدة للدبلوماسية البحرينية، تنفيذا للرؤية الملكية السامية التي تؤمن بأن أمن المواطن وكرامته في الداخل والخارج خط أحمر.

تأسس مركز المدار تنفيذا لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، وبدعم ومتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله.. وقد جاء تأسيسه إيمانا بأن التحولات العالمية المتسارعة والأزمات الدولية تتطلب أداة استباقية قادرة على الرصد والتحليل والتحرك السريع.

ويأتي هذا المركز تحت متابعة مباشرة من سعادة الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، الذي يحرص على أن تكون وزارة الخارجية في مقدمة المؤسسات الحكومية التي توظف التقنية والعمل المؤسسي لحماية مصالح مملكة البحرين ومواطنيها.

يبرز الدور الحقيقي لمركز المدار عند تفعيل فريق الأزمات بوزارة الخارجية، برئاسة رئيس مركز المدار السيد علي خالد العريفي. ففي كل ظرف طارئ يتحول المركز إلى غرفة عمليات متكاملة تعمل على مدار الساعة، ويقوم على محورين أساسيين، أولاً: الفريق السياسي ومهمته الرصد المباشر للأحداث الإقليمية والدولية على مدار 24 ساعة.. إذ لا يكتفي المركز بنقل الخبر، بل يصدر تقارير وتحليلات سياسية دقيقة ترفع إلى صناع القرار.

هذا الفريق هو الذي يمنح الدبلوماسية البحرينية القدرة على الاستباق وفهم تداعيات أي أزمة قبل وقوعها، ليكون لموقف مملكة البحرين وزن وتأثير في جميع المحافل.

ثانياً: الفريق القنصلي وهو نبض المركز الإنساني.. يتابع ويتواصل ويستقبل استفسارات المواطنين في الخارج، ويعمل على إجلائهم وتسهيل عودتهم إلى أرض الوطن بكرامة وأمان. كما ينسق مع البعثات الدبلوماسية المعتمدة في مملكة البحرين فيما يتعلق بالتطمين ونشر التوعية وتقديم الدعم اللازم للجاليات.

هنا تتجلى حقيقة أن الدبلوماسية البحرينية تهتم بالمواطن كما تهتم بقضايا الوطن، فالاثنان وجهان لعملة واحدة.. وتجربة مركز «مدار» تثبت الأهمية القصوى لوجود مراكز متخصصة داخل مؤسسات الدولة.. فلكل أزمة لغة، ولكل تحدٍ أدواته.. ووجود مركز متخصص في وزارة الخارجية يعني سرعة في الاستجابة، ودقة في القرار، وتوحيداً للجهد.

إننا اليوم بحاجة إلى تعميم هذا النموذج الناجح والفاعل.. فكما أن للخارجية «مدارا»، فمن المهم أن يكون لكل وزارة مركز «مدار» خاص بها حسب تخصصها، يعمل كخلية نحل في الأزمات، وكمختبر للتخطيط في أوقات الاستقرار.

مركز المدار ليس مجرد إدارة أو وحدة إدارية.. هو ترجمة عملية لتوجيهات القيادة الحكيمة بأن يكون المواطن أولاً.. وهو دليل على أن الدبلوماسية البحرينية لم تعد دبلوماسية بيانات فقط، بل دبلوماسية فعل وإنجاز وحماية.

تحية تقدير لكل منتسبي مركز المدار وفريق الأزمات، الذين يعملون في صمت ليبقى اسم مملكة البحرين مرفوعاً، وليبقى المواطن البحريني مطمئناً أينما كان.

بالتعاون مع كلية كينجز لندن..

معهد الإدارة العامة يعلن فتح باب التسجيل في برنامج ماجستير العلوم في القيادة والابتكار

أعلن معهد الإدارة العامة فتح باب التسجيل في الدفعة الثانية من برنامج ماجستير العلوم في القيادة والابتكار، والمقدم بالتعاون مع كلية كينجز لندن (King's College London) في المملكة المتحدة الصديقة، وذلك بهدف تمكين وإعداد الكوادر القيادية في القطاعين العام والخاص وتزويدهم بالمعارف والحلول المبتكرة لتعزيز الأداء المؤسسي.

وفي هذا الإطار، أكّدت الدكتورة الشيخة رنا بنت عيسى بن دعيج آل خليفة المدير العام لمعهد الإدارة العامة، أن هذا البرنامج يمثل محطة استراتيجية لتطوير الكفاءات الوطنية، موضحةً أن الشهادة العلمية تُمنح مباشرة من كلية كينجز لندن، كما تم تصنيف البرنامج رسميًا في الإطار الوطني للمؤهلات بمملكة البحرين في المستوى التاسع بواقع 180 ساعة معتمدة.

وأضافت أن البرنامج صُمم وفق نهج علمي وتطبيقي يجمع بين الخبرة الأكاديمية الدولية والتطبيق العملي، لتمكين القيادات من صياغة وتنفيذ سياسات استباقية وحلول مبتكرة، وعلى رفع الأداء المؤسسي، وتعزيز ثقافة الابتكار، وقيادة التغيير المؤثر، بما يتماشى مع التطلعات التنموية الوطنية والإقليمية.

الجدير بالذكر أن البرنامج يوفر نظام دراسة مدمج يجمع بين الجلسات الحضورية في مملكة البحرين والتعلم الافتراضي عبر الإنترنت على مدار 18 شهرًا باللغة الإنجليزية، ما يتيح للمهنيين والقياديين مواصلة مسيرتهم العملية أثناء الدراسة. كما تتطلب آلية القبول الحصول على شهادة البكالوريوس بمعدل لا يقل عن 3.3 (أو معدل 3.0 مع خبرة عمل لا تقل عن 5 سنوات)، إضافة إلى إتقان اللغة الإنجليزية بحسب معايير الجامعة.

ودعا معهد الإدارة العامة الراغبين في الانضمام إلى الدفعة الثانية من البرنامج، التي تبدأ في 22 يناير 2027، إلى استكمال طلبات التقديم في موعد أقصاه 16 أكتوبر 2026، وذلك عبر رابط التقديم المعتمد للبرنامج، أو التواصل عبر البريد الإلكتروني master@ipa.gov.bh أو الاتصال على الرقم 17383833 973+ لمزيد من التفاصيل.

هيئة المهن الصحية تطور ثلاث خدمات لتسجيل وتجديد تسجيل الأدوية

في إطار الجهود الحكومية لتطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها، طوّرت الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية ثلاث خدمات رقمية تتيح للوكلاء تسجيل الأدوية وتجديد تسجيلها إلكترونيًا عبر نظام «أدوية»، بما يسهم في تسريع إنجاز المعاملات، وتقليل الوقت والجهد على المؤسسات، وتحسين تجربة المستفيدين، وتعزيز كفاءة الإجراءات.

وشملت الخدمات المطوّرة خدمة تسجيل الأدوية (الاعتماد)، وخدمة تسجيل الأدوية (المسار الاعتيادي)، إلى جانب خدمة تجديد تسجيل الأدوية (المسار الاعتيادي)، وذلك من خلال إعادة هندسة الإجراءات وتبسيط خطوات تقديم الطلبات عبر النظام الإلكتروني.

وبموجب الخدمات المطورة، تم تقليص مدة إنجاز خدمة تسجيل الأدوية (الاعتماد) من 10 أيام عمل إلى 3 أيام عمل، مع تقليص عدد الخطوات من 4 إلى 3 خطوات، وخفض عدد المستندات المطلوبة من 14 مستندًا إلى 5 مستندات. كما تم تطوير خدمة تسجيل الأدوية (المسار الاعتيادي) بما يقلل مدة إنجاز الطلب من 45 إلى 35 يوم عمل، فيما تم تقليص مدة إنجاز خدمة تجديد تسجيل الأدوية (المسار الاعتيادي) من 30 إلى 25 يوم عمل، مع تبسيط خطوات التقديم إلى 3 خطوات. كما تعمل الهيئة حاليًا على استحداث مسار الاعتماد المشروط ضمن خدمة تسجيل الأدوية، إلى جانب مسار سريع لخدمة تجديد تسجيل الأدوية، بما يتيح مزيدًا من المرونة ويسهم في تسريع إنجاز الطلبات المستوفية للاشتراطات المعتمدة.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور أحمد محمد الأنصاري الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، أن تطوير هذه الخدمات يأتي في إطار تبني الهيئة حلولًا رقمية مبتكرة وإعادة هندسة إجراءاتها بما يعزز كفاءة الإنجاز، ويسهّل إجراءات تسجيل الأدوية وتجديدها، ويواكب متطلبات المؤسسات والمتعاملين مع الهيئة.

وأضاف الدكتور أحمد محمد الأنصاري أن إطلاق وتطوير هذه الخدمات يعكس حرص الهيئة على مواصلة تحسين خدماتها وتوظيف التحول الرقمي في تبسيط الإجراءات، بما يقلل الوقت والجهد على المؤسسات، ويرفع جودة الخدمات المقدمة، ويعزز فاعلية منظومة العمل.